الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

لا نزال ملتزمين بتنفيذ مهمتنا المتمثلة في بناء حركة عالمية تسعى لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعة لدى الجميع، في مواجهة تنامي انعدام المساواة والإفقار ونزع الملكية وسط الوفرة، وهيمنة الشركات على المؤسسات العامة، وتغيّر المناخ، والقمع المتزايد للمجتمعات المتضررة في كل مكان. وفي مواجهة هذه الظروف، تلتزم الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضم ما يزيد على 280 عضوًا من الحركات الاجتماعية والمنظمات والدعاة في سائر أنحاء العالم، بمراعاة مركزية الحركات الاجتماعية، وبناء التحليل والعمل المشتركين الذين تقودهما الحركات والمجموعات الشعبية المنبثقة عن المجتمعات المتضررة. تولد حقوق الإنسان من مطالب الناس وعملهم الجماعي من أجل المشاركة والرفاهية والكرامة، وهي ستتحقق في نهاية المطاف عن طريقها. لقد جدد الأعضاء تأكيد التزاماتهم بمراعاة التوازن الإقليمي والمساواة بين الجنسين في القيادة، وما هذا سوى خطوات أولى نحو معالجة التفاوتات البنيوية المتجذرة، ووضع تفعيل التحليل النسائي متعدد الجوانب، وتحديد المطالب الشاملة في مواجهة أنظمة الاضطهاد والاستغلال المتداخلة، هدفًا مشتركًا لها.

إنه لشرف لنا، بصفتنا أعضاء شاركنا في قيادة العمل الجماعي عبر الشبكة العالمية وتوفير هذه القيادة، أن نُنتخب من قبل زملائنا الأعضاء لممارسة أدوارنا الجديدة في المجلس. ونوّد في هذا السياق، الإعراب عن امتناننا لقيادة المجلس السابق المكوّن من زملائنا الأعضاء على تأييد اعتماد الميثاق المشترك للنضال الجماعي الذي صاغه أعضاء الحركات الاجتماعية، ووضع على طاولة البحث والنقاش في جميع الفرق العاملة، ليصار إلى اعتماده أساسًا في تحليلنا المشترك على نطاق الشبكة. قدمت عملية إعداد الميثاق المشترك نموذجًا لتعميق التحليل والعمل الجماعي المستندين إلى مقاومة المجتمعات المتضررة وبدائلها. وفرت المجالس السابقة، إسهامًا منها في جزء من الجهود المبذولة، القيادة لاجتماع الاستراتيجية الذي ضم أعضاء الشبكة العالمية، حيث توصلنا جماعيًا إلى وضع أهدافًا مشتركة على نطاق الشبكة، وجددنا تأكيد مبادئنا الأساسية، وتوخينا الاستفادة الكاملة من القوة الجماعية لأعضائنا المنتشرين في 75 دولة.

تكمن قوة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قدرتها على تعزيز الاتصال بين أعضائها المتنوعين عبر الحدود وتنسيق عملهم الجماعي. ويستلزم هذا الأمر توطيد العلاقات وبناء الحوار بين المناطق واللغات والتاريخ المترابط، وتعزيز التضامن الهادف والتعلّم المتبادل، والدعم العملي بين الأعضاء. توفر علاقات التضامن الأساس اللازم لترسيخ تحليل مشترك ونظامي للتحديات والفرص العالمية المتطورة. ويوفر هذا التحليل المتجذر في فهم الحركات الاجتماعية والمجموعات الشعبية أساسًا للعمل الجماعي الذي يقوده الأعضاء في مواجهة الهياكل الجائرة والنهوض بالبدائل الكفيلة بإحداث تحويلات. إن كان الأعضاء هم جوهر الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن التحالفات والشراكات عناصر حيوية لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعة لدى الجميع.

كي نتخذ معًا خطوات عاجلة في نضالنا،

فرناندا هوبنهايم، رئيسة المجلس
المشروع الخاص بالتنظيم والتنمية والتعليم والبحوث (المكسيك)

راين شلايف، أمين الصندوق
مشروع المساءلة الدولية (الولايات المتحدة الأميركية)

بريانثي فرناندو، أمينة المجلس
منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (ماليزيا)

بونيتا موي داماي
ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا (تايلاند)

إيرين اسكورهويلا بلاسكو
المرصد المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (إسبانيا)

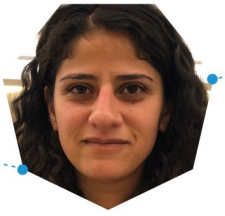

مها عبدالله
مؤسسة الحق (فلسطين)

سبو زيكودا
حركة ساكني الأحياء الفقيرة (جنوب أفريقيا)

كريس غروف
الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية (بحكم منصبه)

• المبادئ الأساسية ونظرية التغيير

"علينا أن نعمل على زيادة الوضوح حول القوى التي نواجهها، وحول تاريخ هذه القوى، وعلينا في الوقت نفسه أن لا نستبعد معارف ورؤى الذين يناضلون ويشعرون بتأثير هذه النظم كل يوم، بل دمجها بعمق." (أسامة دياب، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية).

تعود أصول نشأة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مجموعة صغيرة من الحركات الاجتماعية، والمنظمات الحقوقية غير الحكومية والدعاة الذين جمعهم اعترافٌ مشترك بأن العديد من المظالم التي واجهتهم كانت ذات طابع عالمي متنامي. تأسست الشبكة العالمية رسميًا عام 2003، وتحولت إلى مساحة استخدمها الأعضاء في سائر أنحاء العالم للربط بين نضالاتهم في جميع المناطق في مسعى لمواجهة هذه التحديات التي غالبًا ما تكون نظامية. حدد الأعضاء التوازن الإقليمي والمساواة بين الجنسين ومركزية الحركات الاجتماعية ومقاربة متعددة الجوانب تُبرز التحليل الجندرّي، لتكون المبادئ الإرشادية الأساسية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مترجمين إدراكهم بأن حقوق الإنسان متجذرة في التجارب التي اختبرتها الشعوب والنضالات التي خاضتها والتي عن طريقها يتم إعمال هذه الحقوق. ظلت هذه المبادئ الأساسية على مدى الـ15 عامًا الماضية ركائز يستند إليها الأعضاء في نموذج العمل، واسترشدت بها أربعة استراتيجيات أولية مركزية تقع في صميم نظرية التغيير التي تتبعها الشبكة العالمية:

التضامن، يستند إلى مقولة تعترف بأن "نضالك هو نضالي"، ويتجلى في التعبئة الجماعية عن طريق نظام التضامن في الشبكة العالمية للدفاع عن الأعضاء الذين يواجهون تهديدًا أو يتعرضون لاعتداء، وإثارة مطالبهم الحقوقية الأوسع نطاقًا، وتيسير الدعم الاستراتيجي من عضو لآخر.

"البيانات المأخوذة من الذين يهددوننا لن تساعدنا. إن كانت مأخوذة من الحكومة أو الشركات، فستدعم حجتهم وستقدم حقيقة تتماشى مع مصالحهم. لقد أرسلنا للتو تقريرًا موازيًا وجمعنا البيانات بأنفسنا لتعزيز حججنا. وحدها هذه البيانات ستمكننا من الدفاع عن حقوقنا." (توريبيا ليرو كويسبي، أندية منظمات الشعوب الأصلية).

"إن الأولوية الرئيسة هي الاستفادة من هذه العملية للوصول إلى المعاهدة لتسليط الضوء على أوجه اللا تماثل بين المجتمعات والمواطنين والدول والشركات، بالإضافة إلى تعزيز الاعتراف الجماعي بوجوب حظر هيمنة الشركات والتدخل وتضارب المصالح، وحظر تدخل الشركات في سن القوانين ووضع السياسة العامة وتنفيذهما." (أليخاندرا سكامبيني، المشروع الخاص بالتنظيم والتنمية والتعليم والبحوث).

"بغية التصدي لأنظمة القمع التي تولّد اللامساواة في سائر أرجاء العالم وفي جميع التركيبات السكانية المختلفة، سواء أكنا نتحدث عن المرأة أو الشعوب الأصلية، علينا أن نكوّن فهمًا مشتركًا للنظام الاقتصادي المهيمن المستفيد من هذا القمع. وحالما نمتلك هذا الفهم المشترك، نصبح قادرين على تحديد نوع الإجراءات التي يتعين علينا اتخاذها لإحداث التغيير." (سنام أمين، منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة).والقانون والتنمية

التعلّم المتبادل، إن لتقاسم الخبرات والاستراتيجيات والدروس عبر الأقاليم، دورٌ في تيسير التعلّم المتبادل عن طريق التبادل بين القيادات الشعبية وقاعدة بيانات السوابق القضائية، والحلقات الدراسية الشبكية المتعددة اللغات. فالتضامن والتعلّم المتبادل يعززان علاقات الثقة ويشجعان على بناء الحركات، وهما عنصران أساسيان للعنصرين الآخرين في نظرية التغيير.

التحليل المشترك للأوضاع العالمية والمسارات التاريخية اللذين يقوّضان حقوق الإنسان، والذي تسترشد به المجتمعات المقاوِمة، هو عامل أساسي لتحديد القضايا والاستراتيجيات الشاملة من أجل التغيير النظامي، على النحو الوارد في الميثاق المشترك للنضال الجماعي.

العمل الجماعي ينطوي على الدعوة إلى التنظيم والانتصاف الفعّالين، وتغيير السياسة الاقتصادية العالمية، والتدخل في القضايا القانونية الأساسية، والتصدي لهيمنة الشركات، ووضع رؤى الحركات الشعبية في صميم كل الجهود الجماعية، وذلك بالاعتماد على القوة المستمدة من تنوّع الأعضاء المنتشرين في 75 دولة لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعية للجميع.

"المشكلة التي نواجهها هنا، يواجه مثلها بلد آخر أو مجتمع آخر." (ماسا باكر، منبر المرأة للموارد الطبيعية).

"إنه يمنح الناس الأدوات والموارد التي تمكنهم من المحافظة على التغيير بأنفسهم. أعتقد أن هذه هي قوة التعليم الشعبّي والتثقيف السياسي. هذه الملكية والقوة في آن وأيضًا التضامن والاحترام المتبادل." (آدم بارنز، كايروس- مركز الأديان والحقوق والعدالة الاجتماعية).

"لا يقتصر الأمر على تبادل الخبرات، إذ علينا أن نجد طريقة لتعزيز التواصل بين هذه الحركات على المستوى العالمي." (تشاندا ثابا، ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا).

"نريد أن نشهد على الاعتراف بجميع عاملات المنازل بأنهن عاملات يتمتعن بكل المزايا التي يتمتع بها سائر العاملين. نُريد أن نغيّر عدم الاعتراف هذا. أنا نسوية وأؤمن بالمساواة للنساء. أؤمن بقوة التضامن". (إيدا لوبلان، الاتحاد الوطني لعمال المنازل).

أسهم أعضاء الشبكة العالمية في إرساء سابقة قانونية قوية تتعلق بحقوق العاملين في الرعاية غير مدفوعة الأجر، لا سيما النساء منهم، في الحصول على الضمان الاجتماعي بلا تمييز، وذلك عن طريق تدخل جماعي لطرف ثالث لدى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مارس 2018، قضية مارسيا سيسيليا تروخيو كاليرو ضد الإكوادور).

دعمت حلقة عمل بعنوان "تأهيل المدربين" بالتعاون مع القيادات النسائية في مجتمع الأندورويس في بحيرة بوغوريا في كينيا، عملية التنظيم المجتمعي للمضي قدمًا في تنفيذ قرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الذي يقضي بإعادة أراضي الأندورويس إليهم، مع التركيز في الوقت عينه على القيادة النسائية الناشئة. صاغ المشاركون جماعيًا 14 قرارًا الهدف منها تعزيز المساواة بين الجنسين والارتقاء بالقيادة النسائية وصوتوا عليها. يُذكر أن هذه القرارات حظيت بموافقة كبار قادة الأندورويس الذين تعهدوا بدعم تنفيذها.

كفلت الدعوة التي صاغتها المجتمعات المتضررة والمقاومة تضمين المسودة الأولية لمعاهدة مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بندًا يكافح هيمنة الشركات، ويوجّه الاهتمام إلى "حقوق الضحايا" والشعوب الأصلية والنساء والمناطق المتضررة من النزاعات، بالإضافة إلى دعم التعبئة من أجل ضمان التنظيم والانتصاف الفعّالين على المستويين الإقليمي والوطني.

منح أعضاء الشبكة العالمية الأولوية لتنظيم حملة على نطاق الشبكة تتصدى لهيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية في خلال اجتماع استراتيجية عُقد في ديربان (يوليو 2018)، مع الاهتمام بما ينتج عنها من آثار على النضال من أجل الأرض والسكن والموارد الطبيعية وعلى قيادة النساء لهذا النضال. تستخدم الحركة والأعضاء الحلفاء إطار هيمنة الشركات في التصدي لمشروعات التنمية الكبرى وما يرتبط بها من نزع للملكية في كولومبيا وغواتيمالا وسريلانكا وسيراليون وليبيريا وجنوب أفريقيا.

ركّز الأعضاء اهتمامهم على تنفيذ القرارات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، فقدموا مقترحات رئيسة في مؤتمر صحفي مشترك للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونجح الأعضاء، إثر دعم أساليب العمل الجديدة لمتابعة القرارات، في تقديم أول تدخل جماعي من المجتمع المدني يتعلق بتنفيذ قرار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في السكن (مارس 2018، قضية محمد بن دجازية ضد إسبانيا).

في أعقاب التبادل الاستراتيجي في نيروبي، كينيا (مايو 2018)، لا تزال القيادات النسائية الشعبية الماضية قدمًا في نضالاتها من أجل الأرض والسكن والموارد الطبيعية، تُمارس الدعم المتبادل وتنقيح المطالب المشتركة عن طريق وسائل متعددة منها استخدام منصات الانترنت، وإعطاء الأولوية لمشاركة القيادات النسائية الشابة في الحوارات الرئيسة، والاستعداد لإطلاق سلسلة من مقاطع الفيديو القصيرة التي تُبرز التحليلات الخاصة بهن تحت عنوان #WomenLeadOnLand (النساء تقود فيما يخص الأرض).

شارك المدافعون عن حقوق الإنسان في لقاءات تبادلية في تونس وديربان ونيروبي، لتعميق تحليلاتهم التي تعالج دور الصراع وهيمنة الشركات ونظام السلطة الأبوية في تقويض الأمن والحماية. لما كانت الاستراتيجيات عاملًا قويًا في بناء الدعوة الاستباقية، تبادل الأعضاء استراتيجيات الدفاع عن النفس في المجتمع، والأمن الرقمي، والرعاية الذاتية المعتمدة في مناطقهم المختلفة.

أوسّعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نطاق تفسيرها للحق في الحياة، وقررت أن كندا انتهكت الحق في الحياة وعدم التعرض للتمييز عندما حرمت امرأة في الخدمات الصحية الأساسية على أساس أنها مهاجرة غير شرعية ما أدى إلى نشوء أضرار تهدد حياتها (يوليو 2018، توسان ضد كندا). مع الإشارة إلى أن خمسة أعضاء في الشبكة العالمية قدموا جماعيًا رأي خبير في هذه القضية.

أوسّعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نطاق تفسيرها للحق في الحياة، وقررت أن كندا انتهكت الحق في الحياة وعدم التعرض للتمييز عندما حرمت امرأة في الخدمات الصحية الأساسية على أساس أنها مهاجرة غير شرعية ما أدى إلى نشوء أضرار تهدد حياتها (يوليو 2018، توسان ضد كندا). مع الإشارة إلى أن خمسة أعضاء في الشبكة العالمية قدموا جماعيًا رأي خبير في هذه القضية.

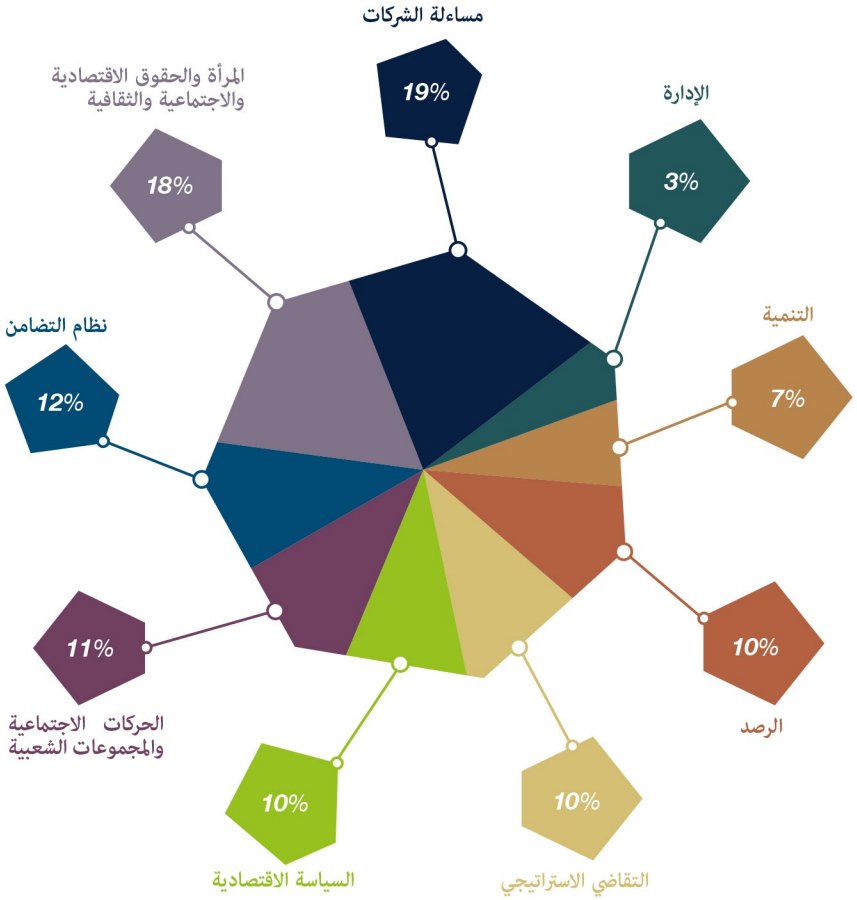

إجمالي الإيرادات: *4,417,496* دولار أميركي / **إجمالي النفقات:** *1,815,884* دولار أميركي

من خلال التعبئة في أعمال التضامن، والانخراط في التعلم المتبادل، وتعميق التحليل المشترك والمطالب المشتركة، نهاية بالإعلاء من التحركات المشتركة، قام أعضاء الشبكة بأخذ خطوات حيوية نحو تحقيق واقع لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للجميع. تشكر الشبكة العالمية أعضاءها وحلفائها الذين خصصوا وقتًا وجهدًا لا يُحصى للعمل الجماعي في عام 2018 ، وكذلك أولئك الذين شاركوا الموارد المالية التي عززت الشبكة، بما في ذلك:

AMERICAN JEWISH WORLD SERVICE

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

SIGRID RAUSING TRUST

FORD FOUNDATION

WALLACE GLOBAL FUND
For a sustainable future

PROTECTDEFENDERS.EU

لمعرفة اكثر
www.escr-net.org
ESCR Net / Red DESC
@ESCRNet

اتصل بنا
info@escr-net.org
+1-212-681-1236

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC